

## منتدى الحوار

*Dialogue Forum*  
(DF)

### مستقبل البحث العلمي في مصر

جابر عصفور:

موضوع الندوة اليوم يمس مستقبلنا الواعد بإذن الله، والمتحدث فيها اليوم على رأس التعليم العالي والبحث

العلمي، وسمحوا لي في البداية أن أرحب باسمكم بالأستاذ الدكتور مفيد شهاب، ونبدأ وقائع هذه الجلسة بكلمة من

الأستاذ الدكتور محمد عبد اللاه بوصفه رئيس جامعة الإسكندرية وعضواً في مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية.

محمد عبد اللاه:

شرف كبير أن يعهد إلي أن أقدم الأستاذ الدكتور مفيد شهاب الذي يعكس الروح الحقيقية لمكتبة

الإسكندرية، وقد كان لعمل الأستاذ الدكتور مفيد شهاب الدعوى فضل كبير في إنشاء هذا الصرح العملاق،

والذي تفضل برعايته السيد الرئيس محمد حسني مبارك عندما وضع الحلم الذي أطلقته جامعة الإسكندرية موضع

التنفيذ وذلك بإعادة إحياء مكتبة الإسكندرية، ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نذكر بكل التقدير دور السيدة

الفاضلة سوزان مبارك رئيس مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية.

الموضوع هو مستقبل البحث العلمي في مصر وليس هناك موضوع أهم منه لمواجهة التحديات التي تواجهها أمتنا والمتحدث هو عالم جليل يؤمن بالفكر العلمي وبالبحث العلمي، وقد تحمل مسؤولية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في مرحلة من أهم المراحل التي يواجهها البحث العلمي من تطور وتحديث، وإذا كان حلم الرئيس مبارك هو تحديث مصر، فالأستاذ الدكتور مفيد شهاب هو أحد الذين يحملون على أكتافهم مسؤولية وضع هذا الحلم العالي موضع التنفيذ، وتحديدًا فكرة الارتقاء بجودة التعليم وتحديثه والحفاظ على الجودة. فكل هذه الآراء و الأفكار التي نسمع عنها في هذا المجال كانت من نبت أفكار الأستاذ الدكتور مفيد شهاب فلنستمع جميعاً إليه ولنرحب به مرة أخرى على أرض الإسكندرية التي شرفت بأنه كان أحد أعز أبنائها وفخر خريجي جامعة الإسكندرية.

**مفيد شهاب:**

أود بداية أن أعبر عن مدى سعادي واعتزازي بأن أكون أحد المتحدثين في هذا البرنامج المتميز "منتدى الحوار"، وشرف كبير لي أن أكون في صحبة هذه الكوكبة من الأساتذة والعلماء. فتحية للمكتبة التي نلتقي في رحابها: تحية لها في تاريخها المجيد العريق، تحية لها في إحيائها وإنجازاتها في السنوات القليلة، تحية لها وهي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتحية لها وهي تستأنف ممارسة رسالتها العلمية كجامعة ثقافية علمية، وتحية للمجلس الأعلى للثقافة الذي يحمل مشعل الثقافة في مصر.

في هذا اللقاء نتحدث عن موضوع أحسب أنه من أهم الموضوعات التي تشغل بال الجميع، حكومة

وشعباً مجتمعاً، أهلياً ومجتمعاً مدنياً وحكومياً، وعلى كافة المستويات، فقضية البحث العلمي لم تعد قضية العلماء

وحدهم بل يث لا يعنى بها إلا الأساتذة والمتخصصون والبراء، ولكنها أصبحت شأن قضية التعليم من قضايا الرأي

العام إذ إن الوعي بطورة قضايا البحث العلمي وبعلاء قدر العلم وبتشجيع العلماء وشباب الباحثين مسئولية

الجميع، وهذا يعنى أننا خطونا خطوة على الطريق، يدفعنا الحر على نشر الثقافة العلمية لتكون بندا من بنود

الثقافة العامة للمواطن المصري، كما هو الحال في الدول المتقدمة، وهو ما يؤكد أننا على الطريق الصحيح، حيث

نعلم أن البحث العلمي والتطور التكنولوجي ما قاطرتا التقدم والمستقبل. ومن كلمات السيد الرئيس محمد

حسني مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٠:

إن من أهم الضروريات في هذا العصر أن نضاعف قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة في شتى جوانب الحياة

في مصر وسيكون على الجامعات ومراكز البحوث المختلفة أن تقيم صلة مستمرة بمراكز البحث المتقدمة في العالم

وبالعلماء المصريين في المهجر لحثهم على الإسهام فيما تجريه المؤسسات المصرية من تجارب محلية

الأمية القصوى للعلم والتكنولوجيا وأولوياتهما :

إن الأمة التي تمتلك قاعدة علمية وتكنولوجية راسخة تكون قادرة على مواجهة التحديات من خلال

تسخير كل ما هو جديد من علوم وتكنولوجيات مدمجة التنمية الشاملة.

عناصر منقومة البحث العلمي في مصر:

تتضمن منقومة البحث العلمي في مصر على مؤسسات تنفيذية تتمثل أساساً في:

- ثلاث عشرة مؤسسة حكومية وسبع جامعات خاصة وأهلية.
- ثلاث عشرة مؤسسة علمية وتكنولوجية تابعة لوزارة البحث العلمي.
- ستة وعشرون مركزاً ومعهداً □ ثانياً تابعة لوزارة الزراعة والاستصلاح الزراعي.
- اثنا عشر مركزاً □ ثانياً تابعة لوزارة الصحة والسكان.
- ستة مراكز □ ثانياً تابعة لوزارة البترول.
- أربعة مراكز □ ثانياً تابعة لكل من وزارات الصناعة والتنمية التكنولوجية □ الكهرباء والطاقة □ النقل والطيران
- المد.
- ستة مراكز □ ثانياً تابعة لوزارة قطاع الأعمال العام.
- مركز □ ثانياً لكل من وزارة التخطيط □ وزارة القوى العاملة □ وزارة الداخلية □ وزارة الثقافة □ وزارة الشؤون الاجتماعية □ وزارة العدل وهيئة قناة السويس.

ويتم التنسيق بين عناصر هذه المنقومة من خلال المجلس الأعلى للتنسيق.

نقا القوة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية

الإرادة السياسية لدعم المقارنة لمدخلات ومراجعات منمؤسسة البحث العلمي.

توافر قاعدة بشرية عريضة تعمل في البحث والتطوير.

امتلاك مصر لبنية مؤسسية تسمم بتطوير الأداء.

المشاركة في العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية في مجال العلم والتكنولوجيا.

عضوية مصر في المنمحة العالمية للملكية الفكرية والتعاون الوثيق معها.

الموقع التاريخي والريادي النسبم لمنمؤسسة العلم والتكنولوجيا المصرية على المستوى العرم والإفريقي.

نقام الضعف في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

عدم الارتبم الواضم لسياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأهداف برامج التنمية.

اختلال توزيع القدرات البشرية العاملة في العلم والتكنولوجيا.

انفام الإنفاق الحكومي والأهلي على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ضعف مستوى المخصصات المدرجة للبحث العلمي في موازنات الجامعات على الرم من تعالم الموارد البشرية

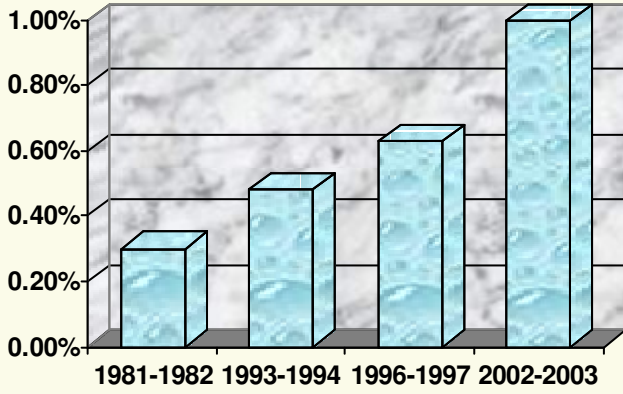
بهذه المؤسسات.

ضعف الاستفادة من اتفاقيات التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال العلم والتكنولوجيا.

□ عدم وجود نظام فعال للتقييم المستمر لكل من الفرد والمؤسسة داخل منقومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

□ الضعف النسبي للثقافة العلمية والتكنولوجية في المجتمع والحاجة لتعزيز الدور الإبداعي للبحث العلمي.

□ ضعف المردود الاجتماعي والاقتصادي للتفوق والتميز الفردي والمؤسسي في البحث العلمي.



ويوضح الجدول رقم 11 نسبة الإنفاق على البحث العلمي

والتطوير التكنولوجي بالنسبة إلى الدخل القومي حيث بلغت

الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي في خطة الدولة لعام

2003 حوالي 1100 مليون جنيه أي حوالي 0.32% من

جدول رقم (1) : نسب الإنفاق على البحث العلمي من الدخل القومي

الدخل القومي وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت بنسبة الإنفاق

بالدول المتقدمة ومجموع دول جنوب شرق آسيا وبع دول الشرق الأوسط والتي تتراوح نسبة الإنفاق بها ما

بين 0.5% إلى 1.5% .

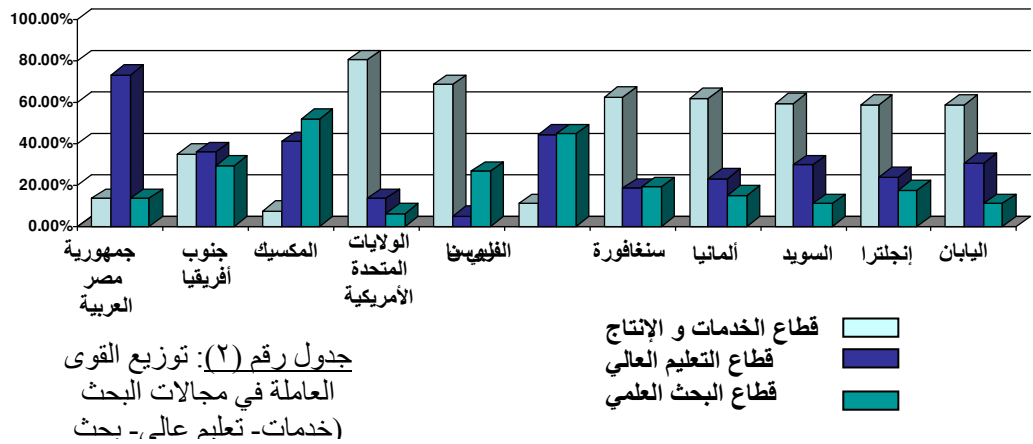
بالإضافة إلى أنه ما زالت الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

في مصر، حيث تصل نسبة التمويل الحكومي إلى 0.32% من التمويل الكلي، في حين أن هذه النسبة لا تصل إلى

الثالث في البلاد المتقدمة في كل من كندا والسويد وسنغافورة بينما تصل إلى 10% فقط لدى اليابان وحوالي 15% في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويوضح الجدول رقم 2 نسب توزيع القوى البشرية من العاملين في البحث والتطوير وحدير بالذكر أن

نسبة العلماء والعاملين في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر تبلغ 10% عالم.



لكل مليون نسمة في حين يصل متوسط عدد العلماء في الدول المتقدمة إلى 100000 عالما لكل مليون نسمة

بالمقارنة إلى نسبة 10000 عالما لكل مليون في الدول النامية بصفة عامة.

## وزارة الدولة للبحث العلمي

تتمثل رسالة الوزارة في العمل على تحقيق أقصى استثمار ممكن لمراكز ومعاهد البحوث والإمكانات

والقدرات البحثية المتوافرة في الجامعات والمؤسسات الصناعية من أجل ابتكار وتطوير أساليب تكنولوجية تتلاءم

مع احتياجاتنا ورفنا الاقتصادية وذلك في إطار خطة التنمية الشاملة والمستدامة للدولة.

وتتضم وزارة الدولة للبحث العلمي ثلاثة عشر مركزاً ومعهداً وهيئةً شتى بالإضافة إلى صندوق الاستثمار

في الدراسات للبحوث الفنية والتكنولوجية وفيما يلي بيان بالمراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة لوزارة البحث

العلمي:

المجلس الأعلى لمراكز ومعاهد البحوث هيئة تنسيقية.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

المركز القومي للبحوث.

مدينة مبارك للبحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية.

المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد.

الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.

المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية.



□□ المعهد القومي للقياس والمعايرة.

□□ معهد بوث البترول.

□□□ مركز بوث وتطوير الفلزات.

□□□ معهد بوث الإلكترونيات.

□□□ معهد تيودور بلهارس للإباث.

□□□ معهد بوث أمراض العيون.

وقد بلغ عدد أعضاء هيئة البحوث في المراكز والمعاهد البحثية التابعة للوزارة ومعاونيهم عام □□□□

□□□□ باحثين ، في حين بلغ في عام □□□□ عدد □□□□□□□□ باحثين وعام □□□□ عدد □□□□□□□□ باحثين.

كما بلغ عدد العاملين من غير أعضاء هيئة البحوث عام □□□□□□□□□□ فرداً ، في حين بلغوا عام

□□□□□□□□□□ فرداً ، و □□□□□□□□□□ عدد □□□□□□□□□□ فرداً . ويبلغ عدد الأقسام العلمية في التخصصات

المختلفة بالمراكز والمعاهد البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي □□□□□□□□□□ قسم مقارنة بـ □□□□□□□□□□ قسم عام

□□□□□□□□□□ . هذا وقد بلغ عدد التعاقدات للمشروعات البحثية في المراكز والمعاهد المذكورة خلال عام □□□□□□□□□□

مشروعاً ما بين تعاقدات مع جهات أجنبية أو عربية أو محلية. وتضم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أكثر

من ١١١١١ تشكيل علمي يستوعب ما يربو على ١١١١١١ من علماء مصر المنتمين إلى الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية باعتبارها مؤسسة قومية للبحث العلمي في مصر.

## مراجعات منقومة البحث العلمي

تهدف منقومة البحث العلمي إلى خدمة البرامج القومية الكبرى في عدد من المجالات يمكن الإشارة إليها

فيما يلي:

أولاً: في مجال الأمن القومي:

وذلك بالتعاون مع وزارة الدفاع والإنتاء الحر حيث يتو صندوق الاستشارات والدراسات والبحوث

الفنية والتكنولوجية مسئولية التنسيق والمتابعة وتعميم التعاون بين الإدارات المختلفة لوزارة الدفاع ومراكز ومعاهد

البحث العلمي، ويجري حالياً التعاون في المجالات الآتية:

١١ تصنيف قطع إلكترونية الأجزاء والمكونات المعدنية للدبابات مثل اللجنة لوزير

والسلطة لدراسات ومجموع لوعات الحركة.

٢٢ تطوير نظام إلكتروني لمكافحة الحريق بالدبابات حيث تم تصميم وإنتاء أحد الأنظمة الجديدة

ويجري تجربته لمعرفة إدارة المدرعات.

تحويل بع أنظمة تشغيل الدبابات من دائرة الإشعاع التقليدي إلى دائرة الإشعاع الإلكتروني لتعمل بنطاق الكروت التي يمكن للجندى استبدالها عند حدوث الأعطال في أرض المعركة ببساطة شديدة وإعادة تشغيل الدبابة.

دراسة إمكانية تطوير بع الأنظمة الرقمية لتحمل محمل بع الأنظمة التناظرية لتأدية بع الوظائف في الأجهزة ذات الطابع الإلكتروني بالدبابات.

العمل على استخدام أنظمة الشبكة الرقمية لتحليل الإجهادات الواقعة على أجسام المركبات وتلافيف أيّة ظروف ممكن أن تعرض الدبابة للخطر، وكذلك العمل على استخدام نظم الواقع التخيلي لإكاد المعارك الحربية وبناء أنظمة تدريب لمختلف التطبيقات الحربية.

إعداد خرائط مجسمات إلكترونية ثلاثية الأبعاد لجميع المناطق المقصية تبين الإدارات والارتفاعات والمنخفضات ويمكن تكبيرها وتصغيرها حسب الحاجة ورض الاستخدام.

معايرة الأجهزة والمعدات ذات الحساسية العالية والمستخدمه في إدارة المدرعات.

ثانيا: في مجال الأمن الغذائي:

تعمل في وضع الحملات القومية لزيادة إنتاجية الفدان من إصايل الرئيسية مع ترشيد استخدام مياه الري

بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والري كما أن الجهات البحثية والتنفيذية المشاركة تشمل على أكاديمية البحث

العلمي والتكنولوجيا، والجامعات، ومركز البحوث الزراعية [وزارة الزراعة]، ومحطات البحوث والتجارب الزراعية بجميع [ماف]ات، والمركز القومي للبحوث، ومركز [بوت الصحراء] وزارة الزراعة]، ومركز [بوت المياه] وزارة الموارد المائية والري]، وبها أكثر من [ ] عالم وباحث وخبير ومرشد زراعي.

ولقد حققت هذه المراكز عددا من الإنجازات يمكن الإشارة إليها حيث بل [الإنتاج الكلي] محصول القمح

عام [ ] و [ ] مليون طن [ ] يمثل [ ] إردب [ ] فدان بزيادة [ ] إردب عن متوسط [ ] عام [ ]

بنسبة زيادة تبل [حوالي [ ] عن سنة الأساس [ ]. وكذلك زيادة إنتاجية الفدان من الذرة الشامية

بنسبة [ ] عن سنة الأساس [ ]، وزيادة إنتاجية محصول فدان الأرز بنسبة [ ] عن سنة الأساس

[ ] [ ] .

والترشيد في استخدام مياه الري [حوالي [ ] مليون م [ ] يوليا نتيجة للتوصل إلى أمثل أن [ ]مة الري فضلا

عن التوصل إلى أفضل تركيب محصولي على المستوى القومي، ويحقق هذا الترشيح عائداً إضافيا يكفي لزراعة [ ]

[ ] ألف فدان مما يحقق مردودا اقتصاديا يبل [حوالي [ ] مليون جنيه سنويا].

ثالثا: في مجال تنمية جنوب مصر:

وتشمل تنمية جنوب مصر منطقة حلايب وشلاتين وأبو رماد ويتم ذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارتي

الدفاع والزراعة ومحافظة البحر الأحمر كما أن تنمية جنوب مصر تهدف إلى التعرف على الموارد الطبيعية للمنطقة

من خلال اتباع المنهج العلمي في دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى قاعدة بيانات للمنطقة تكون

أساساً لوضع خطط التنمية الشاملة لها، ويشارك في تنمية جنوب مصر عدد من الجهات البحثية التنفيذية المشاركة

والتي تضم:

أ أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

ب مركز بوث الصحراء وزارة الزراعة.

ت الهيئة القومية للاستشعار عن بعد.

ث المركز القومي للبحوث وعلوم الفضاء.

و هذا بالإضافة إلى جامعات قناة السويس والقاهرة والأزهر ويشارك في برامج تنمية جنوب مصر و

أستاذ وباحث وخبير.

كما أن أهم الإنجازات التي تحققت مثلت فيما يلي:

أ تحديد المناطق الصالحة للتوسع الزراعي.

ب تصنيف مناطق الشروات المعدنية.

ت حصر مناطق الميات الطبيعية.

ث إبراز مناطق مواد البناء.

□ تحديد مناطق المخاطر الطبيعية مثل السيول.

□ تصنيف القبائل التي تسكن مثلت حلايب شلاتين أبو رماد و معيشتهم.

رابعا: في مجال تنمية القرية المصرية:

يهدف برنامج تنمية القرية المصرية إلى تطوير تكنولوجيات اقتصادية وملائمة لمعالجة مياه الشرب

والصرف الصحي للقرى المصرية وذلك بالتنسيق مع كل من:

وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، والهيئات القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، والمجتمعات

العمرانية الجديدة، ووزارة التنمية المحلية، والهيئات الاقتصادية لمياه الشرب والصرف الصحي بإفادات.

ويشارك في برامج تنمية القرية كل من : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وجامعة المنصورة، وهي تهدف إلى

تطوير ورفع كفاءة أنظمة محطات تنقية مياه الشرب المدججة وصولا بهذه المحطات إلى أنظمة تتميز بكفاءة فنية عالية

بهدف خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية، حيث زيادة إنتاجية المحطات من لتر/ثانية إلى لتر/ثانية،

وقد أمكن من خلال التكنولوجيا المولدة تحقيق ما يلي:

□ الكفاءة العالية في التنقية.

□ الحد من مراحل التشغيل.

تخف تكاليف التشغيل والصيانة ولقد تنفيذ هذه البرامج بفعالية عالية واستفاد منها العديد من القرى في محافظات كفر الشيخ، ودمنيا، والقليوبية، والفيوم، وبني سويف وإنجاز عروض البرنامج التي اشتملت على المطورة.

### تنمية الكفاءات والقدرات في مجالات التكنولوجيات المتقدمة:

ترتكز تنمية الكفاءات والقدرات في مجال نقل وتنمية تكنولوجيات الفضاء للاستخدام السلمي في مصر على العمل في دفع إستراتيجية الفضاء في مصر من خلال:

- بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية لتصنيع الأقمار الصناعية المصرية.
- نقل تكنولوجيا تصنيع الأقمار الصناعية الصغيرة.
- بناء البنية الأساسية لصناعة الفضاء المختبرات ومعامل التجميع.
- التوسع في استخدام تطبيقات الفضاء في خطة التنمية، ويشمل برنامج الفضاء المصري على: □□  
الأرضية، وقمر الاستشعار المصري مصر سات مصر سات، وإنشاء معامل الفضاء، وقمر الصحراء.

وتعمل تنمية الكفاءات والقدرات أيضًا في مجال نقل وتوطين تكنولوجيا الهندسة الوراثية في مصر وذلك

من خلال وضع إستراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية متضمنة برنامج عمل تنفيذي يهدف إلى:





التابعة لوزارة الدفاع والإنتاج الحربي حيث إنتاج وبيع آلاف طن بويات طرق بالر على الساخن بقيمة مبيعات تقدر حوالي 100 مليون جنيه، كما في تكلفة المنتج ما يصل إلى التكلفة يصل إلى 100000000 الأمر الذي وفر حوالي 100 مليون جنيه للاقتصاد القومي سنويا، كما بالتعاون مع مصنع المركبات التابع للهيئة العربية للتصنيع إنتاج أكثر من 1000 وحدة لمعالجة المياه الصناعية الملوثة لمدة أكثر من 1000 شركة عاملة في هذا المجال.

### الربح مع الجهات المستفيدة:

الربح مع الجهات من خلال القيام ببيع الدراسات ومنها دراسات جيوفيزيكية لتحديد درجة ثبات السد العالي، وكانت الجهة الممولة والمستفيدة في هذه الدراسة هي: الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان ما قيمته 100000000 مليون جنيه، وقد تنفيذ ذلك من خلال المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيكية وكذلك دراسة تحركات القشرة الأرضية لمنطقة السد العالي وجزيرة ناصر، وكانت الجهة الممولة والمستفيدة من هذه الدراسة هي الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان ما قيمته 100000000 ألف جنيه وقد تنفيذ ذلك من خلال المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيكية.

كما إنتاج معدات ودرافيل مطاحن الغلال على المستوى القومي وذلك من خلال الشركة القابضة للصناعات الغذائية ما قيمته 100 مليون جنيه، وذلك تحت إشراف مركز لوث وتطوير الفلزات وكذا تطوير

سبائك الألمونيوم المستخدم في بع أجزاء المفاعل الذري، وكانت هذه الدراسة من خلال تعاون مشترك بين هيئة الطاقة الذرية ومركز بوث تطوير الفلزات وقيمة ألف جنيه.

وفي موضوع فصل الأملاح المعدنية عن المياه محطة بكر الجنوبية فقدت الدراسة من خلال شركة أذ الشركة العامة للبتروول وقيمة ألف جنيه تحت إشراف معهد بوث البتروول. وحول إنتاج المستحلبات البيتومينية التي ت فيها الدراسة من خلال الهيئة العامة للبتروول وهيئة الطرق والكباري وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وقيمة ألف جنيه وذلك تحت إشراف معهد بوث البتروول. وعن دراسة وسائل معالجة عنصر الزئبق المتواجد بالغاز الطبيعي والتي ت تحت إشراف الشركة القابضة للغازات وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وقيمة ألف جنيه وذلك لصا الشركة القابضة للغازات و تنفيذها من خلال معهد بوث البتروول.

### تقدم اإدمات العلمية والتكنولوجية والطبية:

وتهدف هذه اإدمات إ إاية حقوق الملكية الفكرية للاختراعات وتطوير مكتب براءات الاختراع وذلك لمسايرة التشريعات الدولية ومواكبة التطورات العالمية في رفع كفاءة وفاعلية الأداء واستثمار معلومات البراءات في توليد تكنولوجيات ومنتجات مصرية ذات قيمة مضافة عالية قادرة على النفاذ في الأسواق وتوضه المؤشرات التالية أن متوسط فترة منذ البراءة قبل عام كان سنوات وأن متوسط فترة منذ البراءة في

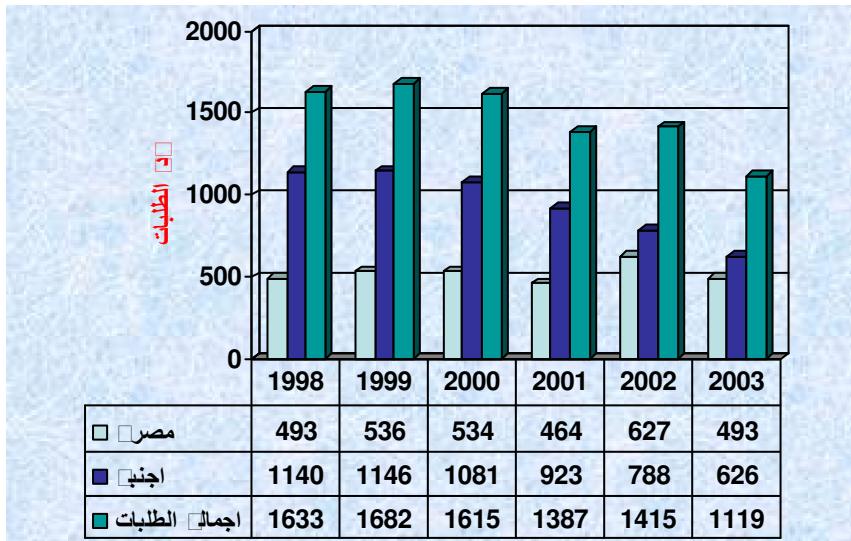
عام ٢٠٠٣ وصل إجمالي عدد الطلبات المقدمة للبراءات والعلامات التجارية

الأمريكي يصل إلى ١٠٠٠ سنوات.

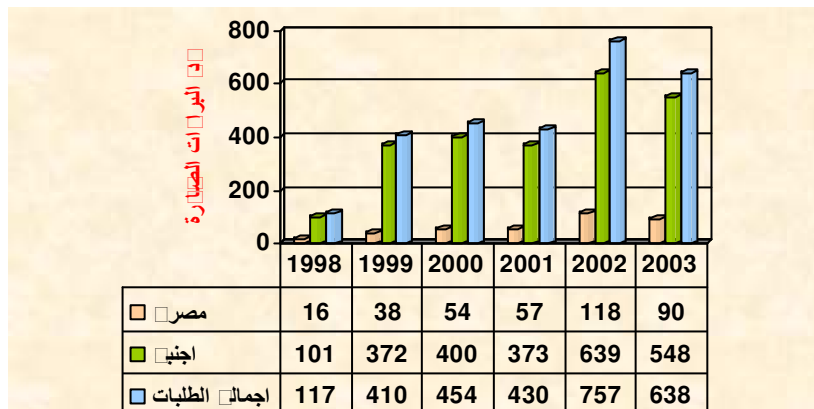
وتوضيح الجداول أرقام الطلبات المقدمة للحصول على البراءات والعلامات

وكذلك عدد البراءات الصادرة سواء الطلبات المقدمة من المصريين أو الأجانب خلال الفترة من عام ١٩٩٨

وحتى ٢٠٠٣.

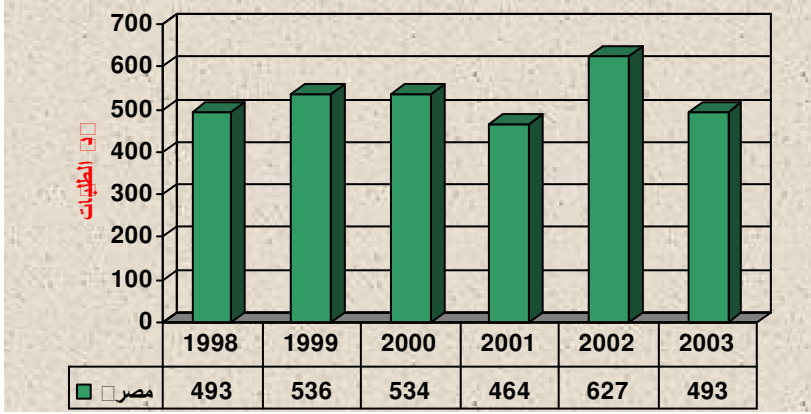


جدول رقم (١): عدد طلبات البراءات والعلامات خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٣



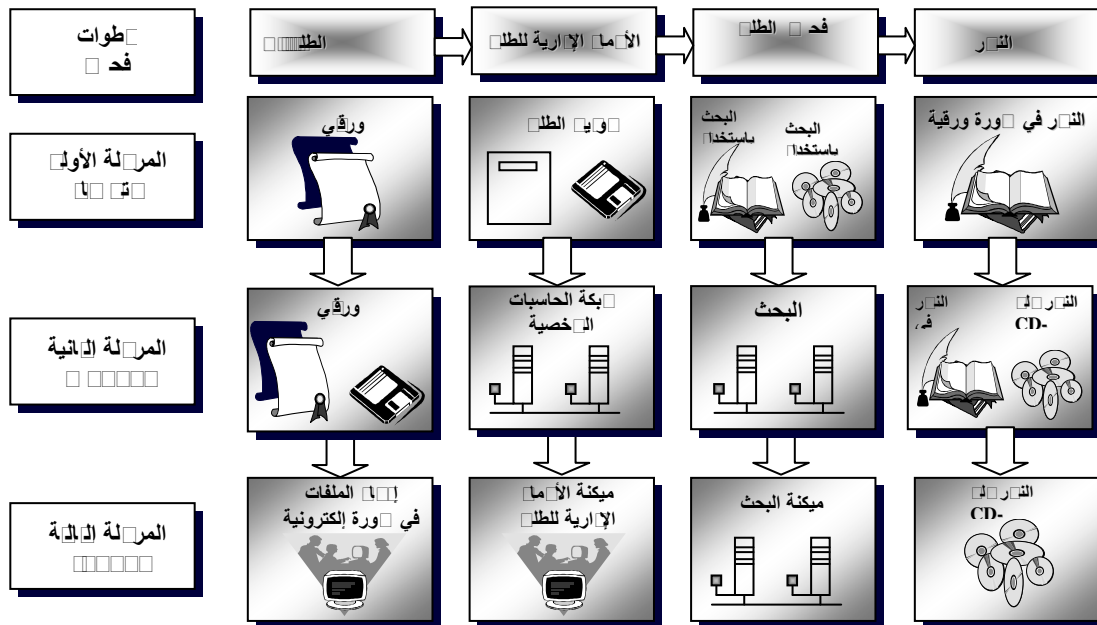
جدول رقم (٢): عدد البراءات الصادرة خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

جدول رقم (1): عدد الطلبات المقدمة من المراكز بين خلال الفترة من 1998 - 2003



ويوضح الشكل البياني التالي مراحل التطوير التي يمر بها الطلبات والتي تحولت من المراحل الورقية إلى

المراحل الإلكترونية:



تنمية الابتكارات والاختراعات

يهدف جهاز تنمية الابتكار والاختراع إلى نقل المعرفة الفنية، وتعليم الاستفادة من الابتكارات

والاختراعات التي تؤدي إلى توليد تكنولوجيا وطنية بشدة الوسائل والوصول بها إلى مرحلة الاستغلال التجاري

لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد تم تحديث الجهاز وافتتاحه في 2010 وفيما يلي عرض

لنماذج من الاختراعات المصرية التي حصلت على جوائز ومنها جوائز محلية وعالمية خلال الفترة المسبقة الرابعة

ويوضح الجدول التالي اسم الاختراع وإسهاماته والجائزة التي حصل عليها وتاريخ الحصول عليها.

اسم الاختراع	الجائزة الشهادة	تاريخ الحصول عليها
الجهاز الإلكتروني المقلد للملح للمياه والرواسب والأملاح المعدنية معادلتها كهرواستاتيكية	جائزة الشباب والرياضة	2008
طريقة وجهاز لتحلية مياه الشرب للحصول المياه المقطرة بترطيب وتكثيف الهواء مع جهاز صديق البيئة	جائزة أفضل مشروع إفريقي في مجال الطاقة الجديدة والتي تنفذها من منظمة الوحدة الإفريقية بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية	2008
جهاز سحب هواء الفرامل من السيارة بدون مكاركة	مهرجان الرواد العرب الأول	2008

## الخدمات الطبية والعلاجية:

هناك العديد من الأنشطة الطبية والعلاجية التي تقوم بها وزارة البحث العلمي ومنها معهد تيودور بلهارس

للأمراض وقد قام المعهد خلال السنوات الماضية بعلاج أكثر من 10000 مريض على العيادات الخارجية كما

قام المعهد بعمل مناظير جهاز هضمي وكبد لعدد 1000 مريض وعمل 1000 أشعة تليفزيونية وبإعداد

المستفيدين بجلوسات الغسيل الكلوي 1000 مريض.

وفي معهد أمراض العيون بإعداد العمليات الجراحية للمرضى خلال السنوات الماضية

عملية جراحية، وعدد المترددين من المرضى على العيادات الخارجية للمعهد 1000 مريض ويتم الفحوصات

الدورية لعيون تلاميذ المدارس بالتنسيق مع وزارة الصحة.

## تقديم الخدمات والاستشارات الفنية كبيوت خبرة وطنية للمؤسسات الوطنية:

ومن أبرز الإنجازات أنه اختير مركز بوث وتطوير الفلزات للمشاركة في تأهيل فنيي اللحام الذين قاموا بتنفيذ

للحامات كوبري قناة السويس المعلق وكذلك قيام خبراء المركز بالتفتيش على هذه اللحامات، وحصل المركز على

شهادة تقدير، كما تلقى المركز شهادة تقدير مماثلة من الجانب الياباني نظرا للجودة والالتزام الذي إنجاز

الأعمال بها وكذلك قيام معهد بوث البترول بالتفتيش الهندسي والإشراف على أعمال التغليف لمراسم والعازل

لنقل أنابيب البترول في الحقول البحرية والبرية.

ويشرف المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية على إدارة وصيانة الشبكة القومية لرصد الزلازل

ويعتبر المعهد واحداً من أهم مراكز الأمان الزلزالي اللازم لإقامة المنشآت الوطنية الكبرى. وقام المكتب الوطني

لإعتماد المعامل المنشأ بالمعهد القومي للقياس والمعايرة بإعتماد عشرة معامل لاختبارات الجودة وهناك 150

معامل يجري العمل على الإجراءات اللازمة لإعتمادها.

كما قام مركز دراسات واستشارات تقييم الجودة الشاملة بتقديم الدراسات الاستشارية والإشراف على

تنفيذ عدد عشر محطات قياس ومعايرة المعامل المعيارية للقياسات الكهربائية بشركة بنها للصناعات الإلكترونية.

### تقديم خدمات المعلومات العلمية والتكنولوجية:

وهي ما تعرف باسم الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية وتتلى أهم مهامها فيما يلي:

- رفع مستوى الإدراك بأهمية المعلومات كوسيلة لتحسين ودعم اتخاذ القرار.
- بناء وتحديث قواعد البيانات القومية في مجال العلوم والتكنولوجيا.
- تسهيل وصول الباحثين إلى مصادر المعلومات المتاحة محليا وإقليميا وعالميا.
- تحديث المعلومات المتوفرة لدى الباحثين والجهات البحثية عن طريق تقديم خدمات الإحاطة الجارية والبحث الانتقائي للمعلومات.
- تقديم الاستفادة من الموارد المتاحة عن طريق بناء قواعد بيانات البراءات المصرية من الهيئات البحثية.

□. ترشيد اقتناء واستخدام الدوريات.

ومن أهم قواعد البيانات العلمية والتكنولوجية المتوفرة في الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية:

□□ قاعدة البيانات البليوجرافية المصرية وبها □□□□□□□□ وثيقة منها □ □□□□□□□ وثيقة في العلوم

الطبيعية، بالإضافة إلى □□□□□□□□ وثيقة في العلوم الطبية، فضلا عن □□□□□□□□ وثيقة في العلوم الزراعية،

وكذا □ □□□□□□□ وثيقة في مجال الهندسة والتكنولوجيا، كما تضم □ □□□□□□□ وثيقة تسجيلية في

مجالات أخرى.

□□ قاعدة بيانات التقارير الفنية التي تحتوي على □□□□□□□□ تقريراً.

□□ قاعدة بيانات لأعمال مؤبرات والتي تشمل عدد □□□□□□□□ مؤبرا.

□□ قاعدة بيانات البراءات المصرية والتي بها □□□□□□□□ خبيرا.

□□ قاعدة بيانات الهيئات في مصر والتي تحتوي على □□□□□□□□ هيئات.

وعن خدمات المعلومات تقوم الشبكة بتقديم خدمات المعلومات العلمية من خلال قواعد بيانات بأحدث

الوسائل التكنولوجية، حيث تقوم بتطوير طرق البحث في المعلومات من خلال شبكة الإنترنت ومن خلال اتصالها

بأكثر من □□□□□□□□ قاعدة بيانات دولية في □□□□□□□□ المجالات العلمية لتقدم أحدث المعلومات بأسرع وسيلة وكذلك



لتسهيل وصول الباحثين إلى مصادر المعلومات المتاحة محليا وإقليميا وعالميا بالإضافة إلى توفير المعلومات للباحثين وللؤسسات العلمية والإنتاجية والإدمية في مصر.

وقد وصل عدد طلبات البحث إلى ١٠٠٠٠٠٠٠ أبحاث، وكان عدد المستفيدين من خدمات الشبكة ما

يعادل ١٠٠٠٠٠٠٠ مستفيدا من الأفراد والمؤسسات، وبإعداد الوثائق المسلمة للمستفيدين ١٠٠٠٠٠٠٠ وثيقة.

وتشمل الجهات المستفيدة من خدمات المعلومات كلا من: الجامعة الأمريكية، والهيئة القومية للمصل

واللقاح، ومكتبة الإسكندرية، وشركة سيديكو، والمكتبة القومية الزراعية، وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية،

وزارة الري والموارد المائية، والأكاديمية العربية للنقل البحري والتكنولوجيا، وكلية الهندسة جامعة القاهرة،

والبنك المصرفي، وكلية الزراعة جامعة القاهرة، ومكتبة مؤسسة الأهرام، ومركز معلومات جامعة المنيا، وشبكة

الجامعات المصرية، ومركز معلومات جامعة طنطا، ومستشفى القصر العيني الفرنساوي، مركز معلومات القوات

المسلحة، وهيئة المستشفيات التعليمية وعددها ١٠٠٠ مستشفى.

وبالنسبة لدعم العلاقات العلمية والتكنولوجية مع العلماء المصريين المغتربين ومع مراكز التميز في الدول

المتقدمة والصديقة والتي اشتملت على ما يلي:

التبادل العلمي والتعاون الفني ومشاركة اللجان القومية في أنشطة الاتحادات الدولية:

حيث سافر ١٠٠٠٠٠ عالما مصليا وتم استئجار ١٠٠٠٠٠٠ عالما من ١٠٠٠٠٠٠٠ دول العالم في مهام علمية

في العام الماضي في ٢٤ آلاف المجالات العلمية والتكنولوجية و ١٠ آلاف عقد مؤتمرات و اجتماعاً علمياً ودولياً في العام الماضي.

٢٢ مشروع نقل المعرفة والخدمة عن طريق المواطنين المغتربين ويشمل:

مشروع توكتون الذي يبلد إجمالي البراءة الذين ٢٢ استخدامهم منذ بدء العمل بالمشروع وحل الآن

بـ ٢٢٢٢٢٢٢ خبيراً قدموا من اثني عشرة دولة أجنبية وعددهم ٢٢٢٢٢٢ من الولايات المتحدة، و ٢٢٢٢٢ من كندا،

و ٢٢٢٢٢ من ألمانيا، و ٢٢٢٢٢ من المملكة المتحدة، و ٢٢٢٢ من هولندا، و ٢٢٢٢ من السويد، و ٢٢٢٢ من سويسرا، و ٢٢٢٢ من

أستراليا، و ٢٢ من كل من النرويج وجمهورية التشيك، وواحد من كل من فرنسا، والبرازيل.

وتشمل أبرز المجالات التي ٢٢ استخدام علماء وخبراء مصريين مغتربين في مهام داخل الوطن عديداً من

المجالات أهما: علوم الليزر وعلوم الفضاء، المواد الجديدة والمتقدمة، التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، إدارة

التكنولوجيا، تكنولوجيا النسيج، إدارة المياه، الجيولوجيا التركيبية الاقتصادية، العلوم الزراعية، المعلوماتية

والإلكترونيات الدقيقة، التعبئة والتغليف، الطاقة الجديدة والمتجددة، العلوم الطبية، علوم البحار ومصائد الأسماك،

النقل والمواصلات، الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية، المصادر الطبيعية، العلوم الأساسية، العلوم الإنشائية.

ومن أبرز الشخصيات المصرية العلمية التي شاركت في هذا البرنامج:

الدكتور أحمد زويل في مجال علوم الليزر.

الدكتور مصطفى السيد في مجال علوم الليزر.

الدكتور فاروق الباز في مجال الاستشعار عن بعد.

الدكتور محمد الوكيل في مجال الهندسة النووية.

الدكتور فايز شاكر لانسنج في مجال علوم الفضاء.

الدكتور حسن البحيري في مجال تكنولوجيا النسيج.

الدكتور طارق خليل في مجال إدارة التكنولوجيا.

الدكتور ملك يوسف صلاح الدين قطب في مجال الهندسة الوراثية.

الدكتور مصطفى مشرفة في مجال الهندسة الطبية.

الدكتور رجائي كامل إبراهيم في مجال التكنولوجيا الحيوية.

□□ برنامج التعاون العلمي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ويشمل:

أنشطة اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث □ توقيع اتفاقية التعاون

العلمي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في □□ مارس □□□□.

كما تم تجديد الاتفاقية في يناير ٢٠٠٠ ولمدة خمس سنوات أخرى، ومن أهم الإنجازات والمشروعات البحثية التي يشملها هذا البرنامج هي:

تنفيذ ١٠٠٠٠ مشروعاً فيها وجاري حالياً التعاقد على ١٠٠٠ مشروعاً جديداً، كما تم عقد ١٠٠٠ ورشة عمل مشتركة ويجري حالياً الإعداد لتعديلات ور ١ عمل.

كذلك تم تدريب ١٠٠٠ من شباب الباحثين في مراكز البحوث الأمريكية في مجالات التكنولوجيات المتقدمة ويجري حالياً الإعداد لزيارة ١٠٠٠ باحثاً مصرياً من الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية.

وحول تقدير التميز في العلم وتطبيقاته نجد أن هناك مجموعة من الجوائز تشتمل على:

جائزة مبارك في العلوم، وجائزة مبارك في العلوم التكنولوجية المتقدمة، وجوائز الدولة التقديرية، وجوائز الدولة التشجيعية، وجوائز الدولة للتفوق العلمي والجوائز الدولية وجوائز الهيئات والأفراد، وجوائز المسابقات العلمية للشباب.

وقد تم إدخال الثقافة العلمية والتكنولوجية في نسيج ثقافة المجتمع المصري من خلال ما يلي:

١١ مدينة العلوم والتكنولوجيا - مدينة السادس من أكتوبر:

وقد أنشئت انطلاقاً من دور وزارة الدولة للبحث العلمي في نشر الوعي العلمي بين فئات المجتمع، كما

يجري حالياً الإعداد لإنشاء أول مدينة للعلوم والتكنولوجيا حيث ستكون الأولى من نوعها في الشرق الأوسط.

وذلك على مساحة ١١١١ فداناً كما عقد مسابقة عالمية معمارية واعتماد الفائز بالجائزة الأولى، بالإضافة إلى أنه  
توقيع عقد أعمال التصميم واختيار البير الإنجليزي لما له من خبرة سابقة في هذا المجال، وانتهت اللجنة الفنية  
من دراسة المشروع الابتدائي والنهائي، وتجري الآن أعمال الجلسات اللازمة لتصميم الأساسات.

### ١١ المنارة قناة البحث العلمي:

وتبلغ عدد ساعات البث فيها ١١ ساعات يومياً وتكرر على ثلاث فترات ١١ ١١ ١١ م ١١ م ١١ م  
١١ م ١١ م وتبلغ عدد ساعات الإرسال في العام: حوالي ١١١١ ساعة، وتشتمل أهم البرامج والمواد التي  
تقدمها قناة المنارة ما يلي:

١١ عرض بوث ودراسات وأنشطة علمية متباينة.

١١ تبسيط العلوم وإلقاء الضوء على الاكتشافات العلمية.

١١ بث التراث العلمي وعرض أفلام تسجيلية وتطبيقات علمية ومستقبلات.

١١ استضافة العلماء والرواد في شتى المجالات العلمية.

١١ تبسيط الرب بين العلم والحياة.

وتهدف البرامج الرئيسية خلال المرحلة القادمة إلى:

□□ تنمية وتطوير الصناعات الإلكترونية والحاسبات من أجل الوصول إلى مقدره متميزة على البحث والتطوير.

□□ تنمية القدرة على الابتكار بهدف ابتكار منتج مصري قادر على المنافسة، ويشترك في ذلك المراكز والمعاهد البحثية المختصة والجامعات، ووزارة الدفاع والإنتاج الحربي، ووزارة الاتصالات والمعلومات، ووزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية.

□□ تنمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والتي تهدف إلى تحديث البنية الأساسية والمعلوماتية للمؤسسات البحثية من أجل الوصول إلى منقومة قومية متكاملة للمعلومات العلمية والتكنولوجية تكون خادمة للعلماء والباحثين في مواجهة الثورة المعرفية والانفجار المعلوماتي العالمي، ويشرف على التنفيذ فيها المراكز والمعاهد البحثية المختصة، والجامعات، ووزارة الدفاع والإنتاج الحربي، ووزارة الاتصالات والمعلومات.

□□ دعم البنية الأساسية في مجال مواد المتقدمة والجديدة ذات الوافائقة والتي تهدف إلى تنمية المفاهيم العلمية في مجال علوم وتكنولوجيا المواد الجديدة والمتقدمة مع العمل على تطوير وسائل التصنيع والإنتاج وتطوير استخدام المواد الجديدة في الصناعات الراقية والتي يشترك في التنفيذ لها كل من المراكز والمعاهد البحثية المختصة، والجامعات، ووزارة الدفاع والإنتاج الحربي، ووزارة البترول، ووزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية.

وفي مجال تنمية واستخدام تكنولوجيات الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية يهدف البرنامج إلى تنمية □□

البنية الأساسية العلمية والتطبيقية وتحسين وتطوير المعرفة والمعرفة في مجال التكنولوجيا الحيوية والهندسة

الوراثية. ويشترك في التنفيذ لها: المراكز والمعاهد البحثية المختصة، والجامعات، ووزارة الدفاع والإنتاج

الحر، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة البيئة، ووزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية.

تأكيد الجودة ورفع القدرة التنافسية والتي تهدف إلى المساهمة في رفع القدرة التنافسية للمنتج المصري من □□

خلال تأكيد الجودة وصولاً إلى منتج ذي مواصفات تتناسب ليس فقط مع احتياجات السوق العالمي بل

مع متطلبات السوق العالمي ويشترك في التنفيذ لها: المراكز والمعاهد البحثية المختصة، والجامعات، ووزارة

الصناعة والتنمية التكنولوجية، ووزارة الكهرباء والطاقة، ووزارة الدفاع والإنتاج الحر.

ويهدف برنامج تطوير تكنولوجيات بسيطة واقتصادية لتنمية القرى المصرية إلى إعطاء أولوية □□

للمشروعات والدراسات البحثية في مجالات: استخدام الألواح الشمسية في تعمير المناطق النائية واستخدام

طاقة الرياح والغاز الحيوي. ويشترك في التنفيذ له: المراكز والمعاهد البحثية المختصة، والجامعات، ووزارة

الدفاع والإنتاج الحر، ووزارة الإسكان والتعمير ووزارة التنمية المحلية، والإفادات، والهيئات الاقتصادية

لمعالجة، ومياه الشرب والصرف الصحي.

تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتي تهدف إلى إعطاء أولوية لمشروعات معالجة مياه الشرب

والصرف الصحي والصناعات الصغيرة الحرفية واليدوية. ويشترك في تنفيذها المراكز والمعاهد البحثية

المختصة، والجامعات، ووزارة الكهرباء والطاقة، ووزارة الدفاع والإنتاج الحربي.

دعم البنية الأساسية في مجال تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها بغية بناء قاعدة علمية وتطوير البنية الأساسية

لبحوث علوم الفضاء من خلال برنامج مصري متكامل للدخول في صناعة أقمار صناعية صغيرة

للاستشعار عن بعد للاستخدامات السلمية. ويشترك في تنفيذها المراكز والمعاهد البحثية المختصة،

والجامعات، ووزارة الدفاع والإنتاج الحربي، ووزارة الزراعة، ووزارة الإسكان والتعمير، ووزارة الكهرباء

والطاقة، ووزارة الموارد المائية والري، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة الصناعة والتنمية.

برنامج تنمية القدرة الذاتية في مجال بوث الرعاية الصحية وتصنيع المنتجات الدوائية بهدف مكافحة

الأمراض المتوطنة في مصر، والتوصل إلى بروتوكول علاجي للأمراض الكبد الفيروسية، ووضع سياسة

قومية لمكافحة العمى، والتوصل إلى أدوية مصرية من النباتات الطبية. ويشترك في التنفيذ لها المراكز

والمعاهد البحثية المختصة، والجامعات، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة قطاع الأعمال العام، ووزارة

الصناعة والتنمية التكنولوجية، ووزارة الزراعة.



□□□ برنامج تطوير التكنولوجيات اللازمة لحماية البيئة بغية مساهمة المراكز والمعاهد البحثية التابعة للوزارة في

تطوير وتنفيذ مبادرات ومشروعات معالجة المخلفات الصلبة والتخلص من مياه الصرف الصناعي وتلوث

الهواء في المواقع الإنتاجية ومعالجة مياه الشرب والصرف الصحي ويشترك في التنفيذ له المراكز والمعاهد

البحثية المختصة، والجامعات، ووزارة الدولة لشئون البيئة، ووزارة الدفاع الإنتاج والحرب، ووزارة

الزراعة، ووزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية، ووزارة الكهرباء والطاقة، ووزارة الموارد المائية والري.

□□□ زيادة القدرة الذاتية في مجال توفير الغذاء وتطوير الحزم التكنولوجية الزراعية وترشيد مياه الري والذي

يهدف إلى التوسع في مشروعات وبرامج رفع إنتاجية الأصيل الحقلية والبستانية وتنفيذ برنامج التنمية

الريفية المتكاملة لبعث قرى الأقاليم وزيادة الثروة السمكية وتطوير استغلالها. والتي يشترك في تنفيذه

المراكز والمعاهد البحثية المختصة، والجامعات، ووزارة الزراعة، ووزارة الموارد المائية والري، ووزارة

الصناعة والتنمية التكنولوجية.

□□□ المساهمة في برنامج تنمية الساحل الشمالي وسيناء وجنوب شرق مصر والذي يهدف إلى تحديد الموارد

الطبيعية بالمناطق التنموية المذكورة من خلال اتباع المنهج العلمي وصولاً إلى إنشاء نماذج معلومات جغرافي

لكل منها يكون أساساً لوضع خطط التنمية الشاملة لها. ويشترك في التنفيذ المراكز والمعاهد البحثية

المختصة، والجامعات، وجميع الوزارات والأقاليم المعنية.

هذا فضلا عن البرامج الرئيسية خلال المرحلة القادمة والتي بلغت الموازنة الإجمالية المطلوبة لها في العام

المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وللمراكز ومعاهد وهيئات البحث العلمي حوالي ١٠٠٠ مليون جنيه ١٠٠ ص من نسبة تبأ

حوالي ١٠٠ ١٠٠ للنفقات الجارية وللاستثمار في المشروعات البحثية والتطبيقية التي يتم تنفيذها تحت مظلة وزارة

الدولة للبحث العلمي في المؤسسات البحثية والتي تشمل: الجامعات، المراكز والمعاهد البحثية التابعة لوزارة الدولة

للبحث العلمي، المراكز والمعاهد البحثية التابعة لوزارات أخرى، قطاعات الإنتاج والإدما.

وتجدر الإشارة إلى أن الرقبة المستقبلية لمؤشرات البحث العلمي في مصر طبقا لتقارير مؤشرات التنمية

لدى البنك الدولي تعكس تراكم رأس المال التكنولوجي والذي يحسب على أساس مؤشرات أساسية تبرز التطور

المستمر والتنامي المطرد، ففي خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ كان تطور البحوث بالشركات أقل من ١٠ ١٠

وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ بلغت حوالي ١٠ ١٠ فأكثر في مجال الصناعة كما أن الاستثمار في البحوث بلغت

١٠ ١٠ من الإنتاج في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ حوالي ١٠ ١٠ من الإنتاج في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤،

وأن حقوق الملكية الفكرية كانت ضعيفة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ وكانت مائة معتدلة خلال الفترة

من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤.

وقد كانت مصر في المستوى الثالث في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ وتقدمت إلى المستوى الرابع في الفترة من ٢٠٠٣ إلى

٢٠٠٤. و تصنيف مصر من دول القمة من بين ١٠ دول نامية مخذة في النمو.

وتتلخ □ السد □ ياسه □ ات المقته □ رحة □ النقا □ التالية:

- الاستخدام الأمثل لمخرجات البحث والتطوير.
- إعداد معيار قياس و□□وذ□□ يحتذى به في مجال الرسائل العلمية والبحوث المنشورة بالدوريات العلمية، والمشروعات التعاقدية، وعدد براءات الاختراع، والعائد المباشر والعائد الاجتماعي للبحث والتطوير مع إيجاد وسائل لقياسه.
- دراسة أثر البحث على الإنتاجية وصولا لجودة أعلى للمنتج المصري ودفعاً لعجلة التصدير، و□□دمات العلمية والتكنولوجية والاستشارية.
- زيادة التنسيق وتفعيل مجالات التعاون بين مؤسسات البحث والتطوير وإعادة هيكلتها □□ا يتناسب ورسالة كل منها من حيث تع□□يم الاستفادة من الموارد البشرية في مؤسسات البحث العلمي، وتطوير التعليم، والتدريب والتأهيل.
- التوزيع المتوازن للقوى البشرية داخل من□□ومة العلم والتكنولوجيا.
- توثيق الصلات مع العلماء المصريين في الدول المتقدمة.
- كما تبذل حاليا المزيد من الجهود الحكومية والأهلية ومن شركات القطاع □□ا □□ لرب□□ مؤسسات البحث العلمي والتطوير بالقطاعات الإنتاجية و□□دمية.

□□ دعم العلم والعلماء في كافة مناحي الحياة وزيادة الحوافز المادية والمعنوية لشباب الباحثين على

كافة المستويات.

□□ نشر الثقافة العلمية باعتبارها أحد العناصر الأساسية في الثقافة العامة للمواطن.

□□□ تهيئة المنا□ المناسب في المجتمع للبحث العلمي والتطوير.

جابر عصفور:

أود أن أعبر عن مدى سعادتنا ب□اضرة التي أمتعنا بها الأستاذ الدكتور مفيد شهاب حيث كانت ممتعة

شاملة مشبعة وصریجة فهو لم یجامل ولم يتحدث عن واقع وردي و□ا تحدث عن واقع به إمكانات التقدم وكذلك

العوائق التي تعوق هذا التقدم.

والآن نبدأ الحوار وبداية اسمحو لي أن أطرح أنا شخصيا مجموعة من الأسئلة على الأستاذ الدكتور مفيد

شهاب، السؤال الأول يتصل □ا كان يرد في خاطري أحيانا من شعور بأن المقياس الذي يقاس به الجانب الإيجابي □

في البحث العلمي هو مقياس كمي بالدرجة الأولى □، وكنت أتساءل عن الجوانب الكيفية فلا يكفي مثلا أن نعرف

أن عدد المشتغلين بالبحث العلمي في مصر هو كذا ، ولكن علينا في الوقت نفسه أن نعلم من الأستاذ الدكتور

مفيد شهاب عن كيف في هذا العدد وهل نستطيع أن نتحدث عن جوانب كيفية مهمة لأنه أحيانا يحدث أن

يكون العدد الكبير منطويا على إمكانات ضعيفة في البحث العلمي. فعلى سبيل المثال، فمن خلال عملي بجامعة

هارفارد، علمت أكثر من مرة أن كلية الطب مثلاً بها حوالي ١١١ حائزاً على جائزة نوبل. أنا لا أريد أن أقيس جامعاتنا مع جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ولكن أريد أن أتساءل عن المعايير الكيفية في القياس - نطمئن على أننا نسير إلى الأمام - طى أكثر فاعلية.

السؤال الثاني هو عن كيفية إمكان دفع التمويل - ير الحكومي إلى الأمام، وقد علمنا من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب أن إسهام القطاعات - ير الحكومية أو رأس المال - أو الشركات الخاصة في مصر ضعيف إلى أبعد حد. وسؤالي هو كيف يمكن أن ندفع التمويل - ير الحكومي إلى الأمام ونسهم أو ندفع شركات القطاع - إلى أن تسهم أكثر في عمليات البحث العلمي، هل يحتاج الأمر إلى مجرد توعية أم يحتاج إلى تشريع مثلاً يصدر من مجلس الشعب هل يحتاج إلى أن يفتح باب حوار من نوع جديد ومتميز بين وزير البحث العلمي وهذه الشركات.

السؤال الثالث والأخير هو عن إشارة الأستاذ الدكتور مفيد شهاب إلى تهيئة المناخ المناسب في المجتمع للبحث العلمي، فأنا أطمع في أن يستفيح بع الشيء في هذه النقطة ويضرب لنا مجموعة من الأمثلة - ددة أو أن يتحدث عن وسائل عملية لتعديل المناخ السائد في مصر.

نتقل إلى أسئلة الحضور:

□□ م نجد عقدا ينم العلاقة بين الباحث والجهة التي ينتمي إليها والممول □□ يث يسهل □□ ويل البحث

□□ العلمي

□□ كيف يكون هناك تطوير وجميع مشروعاتنا تسليم مفتاح أو بترخية □□ ولا يجوز إجراء أية

□□ تعديلات

□□ سؤال طرحه اللجنة الدائمة لأقسام اللغة الإنجليزية خا □□ بالسرقة العلمية وأنه يجب التفكير في ألا

يتقدم للترقية مرة أخرى كل من تثبت عليه تهمة السرقة العلمية لمنعه من الوصول إلى المناصب العليا.

□□ لماذا لا نفكر في لجنة لف □□ الذ □□ نزاعات الداخلية في الكليات والأقسام □□ فلقد أمضيت عمري كله في

مثل هذه الذ □□ نزاعات دفاعا عن الحق منذ عام □□□□ وهذه المنازعات خاصة بالبعثات التي تعطى في بع □□

الأحيان لل □□ صدقاء وهذا ينطبق أيضا على إعارات بيروت.

□□ هل تساير مؤسسات التعليم الحالية الحياة المصرية والعصرية المرتقبة لكي تنتج لنا باحثين متميزين

□□□□ لم تغير من وسائلها وأدواتها منذ عقود طويلة □□ من حيث القوة البشرية، والأبنية التعليمية النموذجية

□□□□ رافقها المتعددة المناهج التعليمية. وسيادتكم كرجل سكندري تعلمتم في مدرسة العباسية الثانوية وكان

يوجد بها ملاعب قياسية ومعامل للعلوم الطبيعية ومسرح، فهل من مقارنة □□

□□ سيدي الوزير لم تتحدث عن مستقبل البحث العلمي في مصر، فأضرة كانت وصفا لما هو قائم، ومع احترامنا لكل ما **□□**، فالعبرة بالتناج والمقارنة مع الدول التي تشبهنا في **□□**، ولم تتطرق سيادتكم إلى السلبيات **□□** طيرة المعوقة فالعلماء في الوزارة عبارة عن **□□**، والجامعات **□□** جيوشا من الأساتذة مع قلة من العلماء الحقيقيين. إن البحث العلمي حاليا حياة أو موت، ومن أجل المستقبل لا بد من التغيير الشامل في سياسة البحث العلمي، وإذا كانت البيروقراطية معوقا معروفا فلا بد ألا توجد هذه البيروقراطية في وزارة صنع المستقبل.

□□ ما هو السبب في قلة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي **□□** وكيف نشجع القطاع **□□** على المشاركة **□□**

□□ على أي أساس يتم إرسال البعثات العلمية إلى الدول المتقدمة **□□** وهل هناك تركيز على نوع معين من البحث العلمي والتكنولوجيا، أم الأمر يمتد إلى دراسة العلوم التربوية والنفسية **□□** **□□** لماذا لا يتناسب ارتفاع تكاليف التعليم داخل أكاديمية البحث العلمي مع دخل الأفراد.

□□□ يقول الدكتور العالم **□□** د زويل في موضوع التطوير العلمي والمنا **□□** السائد في مصر: إن ما يحدث في مصر لا يؤهلها لأن تكون على خريطة القرن الواحد والعشرين مشددا على ضرورة قتل البيروقراطية أو

ما أسماها بالفيل الأبي، فالعالم ليس عنده وقت للائاعات والجهات المتضاربة ولا بد أن تكون دولة مؤسسات، وحذر الدكتور زويل من انتشار الفساد والسوية.

سؤال عن العلاقة بين الجامعات ومراكز الأبحاث وعميق علاقتها بمراكز الأبحاث العالمية المتقدمة وتوثيق الصلة بين الجامعات ومراكز الإنتاج في المجتمع.

سؤال عن البحث العلمي وتدريب الشباب والتركيز على الشباب.

اقتراح عن إنشاء كلية للدراسات العليا بكل جامعة.

مفيد شهاب:

أود التعبير عن سعادي بالسادة الحضور الذين تفضلوا بطرح الأسئلة ولعل أجمال ما فيها ما تنم عن اهتمام الجميع أيا كانت مواقعهم بقضية البحث العلمي، وأنا أعتقد أن الوعي بطورة القضية هو أحد نقاط البداية الأساسية لتشخي الوقع تشخيصا جيدا لإيجاد العلا السليم.

وأنا أترف وأقول إنه لم يكن هدي من هذه الماضرة أن أقول إن كل شيء "م" وإن البحث العلمي عندنا متقدم وبن عملنا وأجزنا ولا مثل لنا... إخره، وإذا كان البع قد أخذ هذا الانطباع فأنا كد العكس، وإلا سأكون قد أخطأت دون أن أدري في أن أعب عن الوقع. إا كنت حريصا على أن أعطي صورة عن الوقع بإيجابياته وسلبياته، قد يبدو للبع أنني أعطيت أمثلة كثيرة عن إنجازاتنا، ولكن لسف أن حجم



معلومات الكثير من المواطنين وحث المثقفين عن قضايا البحث العلمي قليل، وذلك على عكس التعليم، حيث أصبحت قضية التعليم قضية رأي عام ويتكلم فيها كل فرد وكل بيت ويعرف أبعادها، لأن له مصلحة مباشرة فيها، أما البحث العلمي فتمتع تنامي وعينا له فمازال حجم المعلومات عنه لدى الناس قليل.

كثيرون ممن طرحوا علي أسئلة الآن، أتق لم لم يزوروا في حياتهم أي مركز بحثي، وأنا أقول ذلك من واقع خبرة، قيل لي ذات مرة ليس لدينا بحث علمي في مصر أبدا، وكلهم أساتذة يعملون أبحاث للترقية فقط وأثنا موضوعة على الرفوف، وأرد على ذلك وأقول هل زرت المركز القومي للبحوث فيرد متسائلا: أين يقع ذلك المركز أقول له هل تعرف مركز الفلزات يرد قائلا: ما مع كلمة فلزات فأحيانا، نعطي أحكاما مطلقة دون أن نعرف الواقع.

من أجل ذلك، فقد حاولت التركيز لإعطاء أمثلة عن إنجازات ملموسة، ولكن حديثي لم يغب عنه أن أقول باستمرار أن الفرق شاسع بيننا وبين الدول المتقدمة في حجم الإنفاق على البحث العلمي فنحن أقل الدول، في القطاع الخاص واهتمامه بالبحث العلمي لن أقل، في الإنجازات التي أت وأنا حري على أن أذكر ذلك باستمرار، وكان من الممكن أن أكون بطلا، وأن أقول إن البحث العلمي سيوردني وأنا لن نتقدم في حياتنا في مجال البحث العلمي وأن هذه بلد ضعيفة ولن نتقدم أو نتفاعل في تلك القضية، وفي ذلك الحين كان سيقال عني إن رجل شجاع ويتحدث عن الواقع " وإنني من الوزراء الذين يقولون الحقيقة "، ولكن هذا لم للواقع، وفي

بع الأحيان يكون هناك حب لتعذيب الذات الذي يتصف به البع منا حين يكذبون ما يسمعون من إنجازات قدت ويرجعون ذلك إلى أن مصدر تلك الأخبار هي الحكومة التي تعودت أن تغيّر الحقيقة. إن الواقع ليس مؤلماً كما يتصور البع، ولكن ليس مريحاً في نفس الوقت، وهناك تحديات شديدة جداً، ونحن من الدول النامية والبحث العلمي لدينا أقل من أي دولة متقدمة والتعليم لدينا أيضاً أقل من أي دولة متقدمة وطرق البحث عندنا أقل من أي دولة متقدمة، ونحن نقارن أنفسنا مع الولايات المتحدة أو أوروبا، وهذا غير معقول.

فالمسألة تكمن في عدم نشر البع إلى النصف الممتلئ من الكوب أو النصف الفارغ منه كل على حدة بدون ملاحظة الجزء الآخر. حاولت أن أكون موضوعياً قدر الإمكان فإن لم أكن قد وافقت فإن أعتذر إذا كنت قد أعطيت إجاباً بأن البحث العلمي في مصر صورته مريحة أو قرضية.

وقد ذكر الدكتور جابر عصفور نقطة هامة جداً وهي أن القضية ليست قضية الكم مثل وجود ألف عضو هيئة تدريس أو مليون طالب في الجامعة... ولكن ما هو أهم مستوى الجودة

لا مرء أن هناك إنجازات ملموسة وذات مستوى جيد وهناك بع الابتكارات والاجتهادات ولكنني لا أستطيع القول أن هناك جودة شاملة وأن الكيف متواجد في كل هذه العناصر.

وبالطبع وجود مسين مركزا أفضل من وجود عشرين مركزا وأن الصلة أجود، ولكنني قد ذكرت أيضا أن وجود مسين مركزا بدأنا فيها الاهتمام بالإمكانيات وتطوير الأساتذة وبالتالي سوف يكون المنتج أفضل.

فالقضية ليست قضية كم فقد ولكن قضية كيف أيضا، حيث إن كيف هو الجودة ومن خلال عرضي السابق لبع الإنجازات فقد حاولت أن أركز على كيف ففي مجال الزراعة بالأحرى وأن البع قد لا أذكرت أن أكثر المجالات التي أعطيناها أهمية من ناحية البحث العلمي هو مجال الزراعة والمياه والصرف الصحي. ورغم أن مصر من الدول النامية والفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة فقد استطاعت أن تنمي محصولها من القمح حتى أصبح أعلى في العالم، وهذا مؤشر جيد فالقضية ليست قضية كمية ولكنها كمية وكيفية معا، وأنا مع هذا المعيار. ولا يجب أخذ المعايير الفردية كأساس، ومثال ذلك أن هناك في مصر شخص أو اثنين حصلوا على جائزة نوبل، إذن مصر رائدة وعالمة، وإذا لم يحصل أي فرد فيها على جائزة نوبل تكون مصر حينئذ دون المستوى، ولا أعتقد أن هذا معيارا سليما لأن الأخذ بمعيار واحد غير سليم ولكن المعيار يمكن أن يقوم على أساس مستوى العلماء هل هم في زيادة أم نقصان ومستوى عمق أبحاثهم هل هو في تحسن أم لا هل هناك شباب باحثين أم لا هل هناك براءات اختراع أم لا الآن الوصول إلى معرفة كيف والإنجاز الحقيقي تعتبر مسألة أعمق من مجرد سرد أرقام وأعداد باحثين وأساتذة وعدد الأبحاث. ولذلك فإنني أضف صوتي لصوت الدكتور جابر عصفور في أن المعيار الحقيقي في البحث العلمي هو كيف وليس الكم، أو أن كيف والكم وجهان لعملة

واحدة و«ما كشقي المق» لا «لا أحد» ما عن الآخر، ونفس المسألة بالنسبة للتعليم فل«مخرجات كثيرة ولكننا اليوم نتحدث عن التطوير الكيفي في التعليم العالي. والدليل أننا من وقت مؤر التعليم في عام «««« وح« الآن هنالك «سة وعشرون مشروع تطوير كيفي في التعليم العالي. فالكم مسألة تعود إ« ضرورة اجتماعية حيث يجب أن «فت« أبواب الجامعات لكل الر«بين في التعليم، من أجل ضرورة اجتماعية و«تمية، وعلى الر«م من تلك الضرورة فلا يجب أن نتهاون في الناحية الكيفية وارتفاع مستواه متمثلا في الاستعانة با«يرة الأجنبية في مشروعات مشتركة وخبراء من دول متقدمة.

ور«ا على تس«ال الدكتور جابر عصفور عن قضية التمويل «ير الحكومي في عمليات البحث العلمي، فإنني أوافق على ذلك، فبالر«م من أن إنفاق الدولة ضخمة ومثمر فهو «ير كاف، والسؤال هو أين القطاع ا«ا « ومؤسسات العمل المد« وأين النشا« الأهلي والتطوعي « ففي العالم المتقدم نرى القطاع ا«ا « والجمعيات ا«اصة من خلال ما تقوم به من أ«ا«، تجد لديها وحدة R&D «ص « لها نسبة محددة من الر« للبحث والتطوير في إطار مجالها.

ولذلك لابد لشركاتنا حكومية كانت أو قطاعا خاصا لابد أن تعطي أولوية لبند البحث والتطوير، ويجب على شركات القطاع ا«ا « الاستفادة من المراكز البحثية الموجودة حيث يتم إجراء البحوث العلمية لهذه الشركات والمؤسسات، وقد بدأ هذا بالفعل، حيث بدأت بع « الشركات في عمل تعاقدات مع المركز القومي

للبحوث، إذ يتم سنويا التعاقد لحوالي ١٠٠٠٠ مشروع من خلال مكتب خا ١ بالمركز يسمى مكتب تسويق الأبحاث.

بيد أننا جهات حكومية ولا نتقن فن التسويق كما ينبغي ١ لذا فهذا المكتب ليس بالصورة المثلى في جذبه الشركات الأهلية للتعاقد، ولذلك بدأنا بعمل بع ١ المؤتمرات السنوية لعرض وتسويق وترويج إمكانات المراكز البحثية ح ١ يعي القطاع ا ١ ا ١ أهمية البحث العلمي وبالتالي إسهامه في ١ ويل عمليات البحث.

وبالنسبة إ ١ سبل دفع هيئات القطاع ا ١ ا ١ لإسهام في عمليات البحث العلمي، فيتم ذلك من خلال التوعية المتمثلة في المؤتمرات والندوات وإدخال بع ١ رجال الأعمال في مجالس إدارات بع ١ تلك المراكز البحثية. أما بالنسبة للتشريع ا ١ ا ١ بقضيتنا، فهناك مقترح لمشروع قانون أشرت إليه سابقا يتبناه نائبان أحد ١ من الإسكندرية باقتراحات تقوم على أن ١ ١ من رب ١ شركات القطاع ا ١ ا ١ والبنوك يجب أن يذهب لصندوق لدعم احتياجات عمليات البحث العلمي مثلما يوجد صندوق لدعم تطوير التعليم العالي، وكذلك توفير موازنة لتلبية احتياجات سفر عدد إضافي من المبعوثين. وإن كل ما طرحه الدكتور جابر عصفور يجب أن نلجأ إليه متمثلا في: التوعية، والحوارات، والتشريع.

وهي كلها عوامل تساعد القطاع ا ١ ا ١ في الإسهام والمساعدة في عمليات البحث العلمي، بالإضافة إ ١ تحولنا الحقيقي ١ للمجتمع الاقتصادي الحر سوف يؤدي تدريجيا إ ١ أن يزداد إسهام القطاع ا ١ ا ١. أما عن المنا ١

العلمي الذي تفضل الدكتور جابر عصفور بالإشارة إليه والذي تجب تهيئته، فإن المدرسة والجامعة، بالإضافة إلى مؤسسات الثقافة ومراكز الشباب والأندية والجمعيات المتخصصة ووسائل الإعلام ومؤسسات البحث العلمي، كل هؤلاء لهم دور كبير في ذلك. فالإعلام مثلاً يجب أن يتناول قضية البحث العلمي بنفس الاهتمام الذي يتناول به الثقافة والأدب والرياضة والفن والموسيقى. ويجب أن تنم المدارس والجامعات جوائز لشباب الباحثين والمتميزين، ويتم تكريم العلماء وتشجيع الطلاب، وحفز قدراتهم على الابتكار. ويجب إعلاء قيمة العلم من خلال برامج إذاعية وتلفزيونية، ويجب أيضاً على الدولة أن تكرم العلماء من شباب الباحثين، فكلها عوامل توفر وتهيئ المناسبات المناسبة للبحث العلمي حيث يشعر المواطنون أن العلم له قيمته وأن العلم له قدره ومكانته. وليس كما يحدث حالياً إذ تغيرت نظرة المجتمع للعلم حيث يلبس المادي على المعنوي، ولعل أساتذة علم النفس والاجتماع يخللون لنا أسباب التغير الذي يتم المجتمع ولبنة السمة المادية، إذ أننا نرى أن مؤسسات عديدة مسئولة عن ذلك التغير.

أما عن السؤال الأول وبالعمق الذي يتعمق العلاقة بين الباحث والجهة التابع لها والممول لمشروع البحث، فإنني أقول إن هذا ضروري حيث يربط جميع الأطراف وذلك هو أحد الوسائل التي تسهل عملية التعاقد. هناك بعض المراكز البحثية تتبع ذلك النموذج مثل المركز القومي للبحوث ومركز الفلزات ومدينة مبارك، وهناك أيضاً عدة تعاقدات نموذجية بيننا وبين الجهات الحكومية، وإنه من المناسب كما تفضل صاحب السؤال أن نتعرف عليها

ومن هنا جهات القطاع الأكاديمي. ومثال على ذلك المركز القومي للبحوث الذي يتبعنا مع أي شركة وهو الاتفاق على عمل أبحاث خاصة بالشركات دون أخذ مقابل إلا بعد انتهاء دورة الإنتاج بالشركات وحينئذ يحصل المركز القومي للبحوث على نسبة محددة من الأرباح. وهي طريقة تجارية عملية وفعالة تشجع الشركات الأكاديمية على التعاقد مع المراكز البحثية، لذا نقول إن قضية الاستثمار وتسويق التعاقد فنحن في احتياجنا لإيجاد تطويره وتفعيله لآثاره وتعميمها في مجال البحث العلمي.

من ناحية أخرى، ورأينا على كيفية تحويل المشروعات إلى تسليم مفتاح، فهي قضية يجب أن تدرس حيث إننا نتلف من حالة إلى أخرى، فليس بالضرورة أن تكون جميع المشروعات تسليم مفتاح وهذا ليس قاعدة عامة أو الطريقة المثلى، والإمكانيات المتاحة للشركات التي تحدد من خلال متخصصين الفيصل في اختيار تسليم المفتاح أم لا.

أما عن السؤال الأكاديمي بالسرقات العلمية والنزاع في عدم ترقية من ثبتت سرقة، فإننا أرى أن من ثبتت سرقة العلمية يجب أن يعزل عن التدريس أكاديمياً. وإننا قد سعدت جداً عندما قرأت منذ ثلاثة أيام عن قرار لإحدى جامعاتنا والتي قامت بفصل أحد أعضاء هيئة التدريس حيث قد اكتشف سرقة العلمية عن طريق اللجنة العلمية الدائمة التي نشرت في شأن أبحاثه المقدمة للترقية، والتي أوصت للقسم العلمي برمائه من التدريس كما أنه

إحالته إلى مجلس للتأديب حيث أصدر قرارا بعزله عن الأمانة التربوية الجامعية. وهذا أمر ضروري وحتمي في عدم بقاء هؤلاء الأشخاص غير المتزمين والذين كان يفترض فيهم الأمانة البحثية والعلمية والتربوية.

أما عن إنشاء لجنة لفهم المنازعات الداخلية في الكليات، فأقول إن أحمل ما في جامعاتنا ومؤسساتنا البحثية والتي يجب أن يكون عليها وهي مؤسسات تقوم على أساس مؤسسي وأقسام مستقلة وتضم الأقسام العلمية ومجلس الكلية ومجلس الجامعة، ولا يجب أن نسمح لأحد من غيرها أن يتدخل في شئنا، وأن الأقسام العلمية هي التي يجب أن تجتمع وتحل فيها المشاكل التي تواجه الأعضاء من صلاحية تدريس الكتب العلمية وفهم المنازعات وتوزيع الدروس ... إلخ، لأننا المسئولة عن كل شيء، نسير أن الأقسام العلمية لا تجتمع إلا في حالات التصارع من أجل توزيع الدروس وخلافات رئاسة القسم.

ولكن لدينا نظام مؤسسي عريق وتقاليد جامعية راسخة منذ مولد الجامعة الأم، وهذا النظام العلمي الذي قامت عليه الجامعة يجب ألا نفرق فيه بل نأخذ عليه كما يجب الأمانة على استقلالية الجامعة والنظام البحثي، فكيف لنا أن نطالب بوجود لجنة لفهم المنازعات من خارج هذا النظام وإذا لم يكن في استطاعة أعضاء هيئة التدريس حل مشاكلهم ومنازعاتهم داخل مجلس قسم بالكلية فإنني أعتقد أنهم ليسوا جديرين أن يكونوا أساتذة، وإن افترضنا استمرار وجود المنازعات فاللجوء لمجلس الكلية هو الحل الأمثل وليس عميد الكلية لأن مجلس الكلية يجب مجالس أقسام الكلية، وإن استمرت المنازعات فيوجد حينذاك مجلس الجامعة ولا أقول رئيس الجامعة. وإن



قرارات تلك المجالس تؤخذ بالإنجليزية، وعندئذ يجب أن يمثل الجميع لتلك القرارات. وإن حدث ولم تكن تلك القرارات في الصياغة الشخصية لبعيد الأفراد نجد الشكاوى وطلبات اللجوء إلى لجان فض المنازعات وهذا غير جائز، ولذلك يجب أن تبقى للجامعة استقلاليتها. ورغم أن اللجوء للقضاء حق لكل مواطن طبقاً للدستور، ولكن كم يعز عليّ لجوء البعيد للقضاء أحياناً وأن أسمع أن أسرة الجامعة التي وضعت قوانين لحل مشاكلها مستقلة في داخلها أن تلجأ لعناصر خارجية لففض منازعاتها. ولذلك أدعو صاحب السؤال وجميع الأساتذة أن يحافظوا على تقاليد الجامعة ويحلوا خلافاتهم إن وجدت والتي أرجو عدم وجودها بين العلماء الذين يتسمون بالقيم داخل نطاق الجامعة وليس خارجها.

أما عن قضية البعثات التي تعطى للصدقات، فهل المقصود بها البعثات التي تصدر من اللجنة العليا للبعثات، والتي يعلن عنها بالصحف حيث يتقدم لها الأفراد والجامعة لتار من تنطبق عليهم الشروط. وفي حالة حدوث خطأ أو لم من حق المتقدم أن يلجأ لرئاسة الجامعة أو للقضاء ولكنني أقول إن هذا لا يحدث، ولا يجوز أن يفصل كل شخص عن الموضوع كل وفق حالته. أما البعثات والمهام العلمية والمؤتمرات لها قواعد موضوعية وحدوثاً طياً شيء وارد لمن نية أو سوء نية ووسائل الطعن موجودة، وأستطيع أن أذكر أن في جامعاتنا وفي المجلس الأعلى للجامعات وفي اللجنة العليا للبعثات على احترام القواعد وألا يبر عنها بأي حال من الأحوال فطياً في حالة واحدة ليس معناه إهانة عامة.

وردًا على السؤال الذي يقول هل مؤسسات التعليم العالي تساوي وتوازي نظائرها من المؤسسات بالدول المتقدمة؟ فأقول إن مؤسسات التعليم العالي شأن مؤسسات البحث العلمي، أقل من الدول المتقدمة ولكن إن ملك برنامجا لتطوير التعليم العالي من خلال المناهج الدراسية، ولجان القطاع وهيئة لجنة قطاع تعمل منذ أربع سنوات على تطوير المناهج عن طريق الارتفاع بمستوى الأساتذة، أيضا من خلال المنشآت واستكمال مناطق الضعف في مكتباتنا أو في المعامل. إن قضية الكم الكبير في جامعاتنا على مدى أربعين عاما أدت بلا شك إلى إضعاف المستوى، ونحن نأول الآن العلاء من خلال التركيز على التطوير الكيفي للتعليم العالي من خلال إقضية وعشرين مشروعا حيث بدأنا بها التنفيذ والدولة وفرت لنا التمويل. وفي أن الأساتذة من بين الحضور قد لمسوا أن برامج التطوير التي بدأناها قد بدأت على المستوى المركزي وعلى المستوى اللامركزي خصوصا ما يتعلق بالمناهج. وأحب أن أشير إلى ما هو جديد وهو مشروع إنشاء هيئة قومية للاعتماد والجودة انتهينا منه الأسبوع الماضي، وسوف يتم تقديمه للجنة الوزارية للتعليم برئاسة رئيس مجلس الوزراء في اجتماعه المقبل في إاية هذا الأسبوع أو أوائل الأسبوع القادم وهي هيئة لتقييم المؤسسات إستواها العلمي. وإنا أن ركائز العملية التعليمية التي تتلخ في الطالب والأستاذ والمنهج والمنشأة، وحيث يجب العمل على رفع مستوى هذه الركائز إلى الأجود دائما، فإنني أعلن عن وجود برامج لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس.



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية

ERROR: stackunderflow  
OFFENDING COMMAND: ~

STACK: